

## بيان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر رقم (٢٠١٨ / ٠٩)

### حول قرار محكمة العدل الدولية بشأن الإجراءات المؤقتة في القضية المرفوعة من

#### دولة قطر ضد دولة الإمارات العربية المتحدة

ترحب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر بالقرار الصادر من محكمة العدل الدولية بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠١٨ بشأن التدابير المؤقتة طبقا للقضية المرفوعة أمامها من دولة قطر ضد دولة الإمارات العربية المتحدة وفقا للمادة ٢٢ من اتفاقية منع كافة أشكال التمييز العنصري وهو ما يصب في صالح المتضررين من القرارات والإجراءات التمييزية التي اتخذتها السلطات الإماراتية ضد المواطنين والمقيمين في دولة قطر.

حيث أقرت المحكمة في حكمها على وجوب احترام الإمارات العربية المتحدة لالتزاماتها الدولية ووقف الانتهاكات فورا والسماح للطلبة بمزاولة دراستهم في حال رغبتهم في ذلك أو استرجاع وثائقهم الدراسية وتسهيل انتقالهم إلى جامعات أخرى إلى جانب عودة الأسر المشتركة والحق في اللجوء للقضاء الإماراتي خاصة بالنسبة للملاك، كما يؤكد القرار على حجية كافة الوثائق المقدمة إلى المحكمة الدولية خاصة تقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة وتقرير منظمة العفو الدولية وتقارير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان هذا إلى جانب ان الانتهاكات المثارة من طرف دولة قطر تدخل ضمن النطاق القانوني للاتفاقية الدولية لمناهضة كافة أشكال التمييز العنصري.

وتعتبر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان هذا القرار خطوة مهمة ومفصلية نحو استصدار القرار النهائي من المحكمة الدولية لاحقا بغرض إنصاف الضحايا وتعويضهم عن الأضرار الناجمة بحقوقهم كما تعتبره إدانة دولية من أكبر جهاز قضائي في منظومة الأمم المتحدة للانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها دولة الإمارات العربية المتحدة حيث يعتبر القرار غير قابل للاستئناف او الامتناع عن التنفيذ وتطالب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سلطات الإمارات العربية المتحدة بسرعة التنفيذ والتقييد بأحكام القرار.

وتلقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان انتباه كافة المواطنين القطريين المتضررين والراغبين في الذهاب الى دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل لم شمل أسرهم، او إكمال تعليمهم، او استرجاع وثائقهم او متابعة مصالحهم وممتلكاتهم او الراغبين في اللجوء للقضاء الإماراتي، طبقا لقرار محكمة العدل الدولية، أنه في حالة وجود أي عقبات او عراقيل من طرف السلطات الإماراتية، يرجى التواصل مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على الأرقام الساخنة التالية: +٩٧٤ ٣٣٢٩٧٧٧٧ / +٩٧٤ ٣٣٢٩٦٦٦٦

ويأتي هذا القرار ليفند كل ادعاءات الإمارات ودول الحصار، ويثبت بما لا يترك مجالاً للشك أن الإجراءات المتخذة إنما هي عقوبات جماعية تمييزية بحق المواطنين والمقيمين في دولة قطر واستهدافهم جراء هذا الحصار الجائر، كما يساهم هذا القرار في دعم كافة القضايا المطروحة أمام الجهات الدولية الأخرى ضد دول الحصار الأخرى.

وتضمن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر التحرك القضائي للحكومة القطرية أمام محكمة العدل الدولية من أجل انصاف الضحايا واسترجاع حقوقهم وتدعوها لمزيد من التحرك القانوني والقضائي ضد كافة دول الحصار.

وتنوه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على أنها مستمرة في بذل كافة الجهود المحلية والدولية لمساءلة السلطات الإماراتية ودول الحصار في كافة المحافل الدولية وتحديد مسؤوليتهم الدولية والجنائية.

كما تعتبر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان هذا القرار بمثابة انتصار للعدالة والقانون الدولي ونقله أساسية لمناهضة عدم الإفلات من العقاب وتحديد المسؤولية الدولية للإمارات عن الانتهاكات الجسيمة بحق الشعب القطري.

حرر بتاريخ: ١٠ من ذو القعدة ١٤٣٩ الموافق ٢٣/٧/٢٠١٨

الدوحة - قطر